مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 5: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(5): 2020.

تطور الرأسمالية الأوربية من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين وانعكاساتها على المجتمع الأوربي

نادية جاسم كاظم الشمري
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية/جامعة بابل
Nadiajasem70@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 2020 /1/12
تاريخ قبول النشر: 2020 / 7/ 9
تاريخ النشر: 2020 /8 /29

المستخلص

أوضحت الدراسة أن للمفكرين والفلاسفة الأوربيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أثراً كبيراً في اليقظة الفكرية للشعب الأوربي عبر آرائهم وأفكارهم ونظرياتهم الاقتصادية، التي أكدت سياسة الحرية الاقتصادية، والتي تؤدي إلى جودة الإنتاج والابتكار وتطوير القدرات العلمية بدفع عجلة التقدم والتطور، وتشجيع روح المبادرة وارتفاع الدخل القومي، مع مراعاة حقوق الفرد الاقتصادية كل حسب قدراته وإمكانياته وجهوده المبذولة في المصانع والشركات التجارية والمشاريع الصناعية والمالية الاستثمارية، وفي الوقت نفسه كشف الفلاسفة والمنظرون الأوربيون للمجتمع الأوربي مساوئ الرأسمالية واستغلال الطبقات العاملة وسرقة جهود الآخرين لزيادة رؤوس أموالها واستثمارها خارج القارة الأوربية، وطالبوا عمال العالم أن يتحدوا ضد الرأسماليين، فليس ذلك إشفاقاً عليهم ضد مستغليهم، وإنما لتستحكم حدة الصراع الذي يؤدي إلى وضع جديد، فلا نهاية للصراع إلا بزوال الطبقات حتى تزول المتناقضات وذلك بقيام مجتمع غير طبقي.

الكلمات الدالة: الفيزيوقراطيون، نظرية الثورة الدائمة، المنافسة الحرة، المانفستو الشيوعي، الإشتراكية الأممية.

The Development of European Capitalism from the 18th to the 20th Century and its Reflections on the European Society

Nadia Jasem Kadhim Al-Shammari
Babylon Centre for cultural and historical Studies/University of Babylon

Abstract

The study explained that European Thinkers and Philosophers in the eighteenth and nineteenth centuries have a great impact on the intellectual awakening of the European people through their views, ideas and economic theories that emphasized the policy of economic freedom that leads to the quality of production and innovation and the development of scientific capabilities to advance progress and development, and encourage entrepreneurship and high income National, taking into account the economic rights of the individual, each according to his abilities and capabilities and efforts exerted in factories, commercial companies, industrial and financial investment projects, and at the same time revealed the philosophers and theorists of European society first They called on the workers of the world to unite in a struggle against the capitalists. This is not a pity for them against their exploiters, but for the intensity of the conflict that leads to a new situation. The demise of classes until the contradictions disappear and that the classless society.

Key Words: Physiocrats, The theory of permanent revolution, Free competition, Communiet Manifesto, International Socialism.

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

المقدمة

تعد دراسة تطور الرأسمالية الأوربية من الدراسات المهمة التي تتطلب الاهتمام بهـا وتخـصيص دراسات دقيقة وتفصيلية، نظرا للتحولات الاقتصادية التي أحدثت انقلاباً جذرياً في أحوال أوربـا وأفكارهـا، ومهدت لتكوين السوق العالمية، فقد شكلت الاكتشافات الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عـشر حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر حدثاً بارزاً في تاريخ أوربا والعالم التي مثلت البداية الأولى لنشأة الرأسمالية الأوروبية، ورغم أنها أسهمت في إعادة رسم خارطة جديدة للعالم، إلا أنها وضعت أسـس نظـام اقتصادي واجتماعي ورأسمالي جديد، وخلال القرن الثامن عشر طرأت على النظـام الرأسـمالي تطـورات سريعة ليصل أقصى ازدهاره في القرن التاسع عشر.

تقتضي دراسة هذا الموضوع بطرح أسئلة متعددة مثل: ما هي أهـم الآراء والأفكـار والنظريـات الاقتصادية للمفكرين والفلاسفة الأوربيين في الرأسمالية والحرية الاقتصادية والملكية الخاصة؟ وما هي أهـم المراحل والتحولات التي عززت ازدهار الأنظمة الرأسمالية الأوربية في القرنين التاسع عشر وبداية القـرن العشرين ورصد أهم العوامل المؤثرة والمتحكمة في هذا الازدهار؟ وما هي الأسباب التي أدت إلـى ضـعف الرأسمالية الأوربية في القرن العشرين مع بيان انعكاساتها على المجتمع الأوربي؟

النظام الرأسمالي Capitalist system

النظام الرأسمالي: هو النظام الذي يقوم فيه نظام الإنتاج على رأس المال والآلة والملكية الخاصة، والمركز الاحتكاري الذي يشغله الرأسمالي في النظام يمكنه الاستيلاء على الفائض في صورة أرباح، والإنتاج فيه يعتمد على طبقتين أساسيتين هما: الرأسماليون والعمال الصناعيون[1].

والرأسمالية Capitalism: هي اتجاه أو أسلوب إنتاجي تاريخي تتبناه الهيئات الاقتصادية ويتسم بمجموعة من الخصائص أهمها إنتاج السلع وتوزيعها على نطاق واسع،وبيع العمل وشرائه بوصفه سلعة بواسطة رأس المال، وتحقيق فائض للقيمة، وتراكم رؤوس الأموال وإعادة خلقه من جديد على نطاق واسع وهي النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي حل محل الإقطاع، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال العمل واستخلاص فائض القيمة[2].

تطورت الرأسمالية تدريجيا بعد أن بدأ النظام الإقطاعي يتلاشى تدريجياً منذ القرن السادس عشر، مع زيادة الإنتاج، وتراكم رؤوس الأموال وتنامي الأسواق الداخلية والخارجية، وتطورت الأفكار الاجتماعية الأوربية تحت راية عصر التنوير في فرنسا في القرن الثامن عشر، وكان الكاتب والفيلسوف الفرنسي فولتير Voltaireمن أشهر مفكري التنوير (1694–1778) الذي ركز على الحريات الفردية كالحرية الاقتصادية التي ترتكز على الملكية الخاصة، التي ينبغي وفق وجهة نظره ضمانها وحمايتها من أي اعتداء، وإذا ما انتزعت تلك الملكية من أحد، فينبغي ان لا يتم ذلك إلا لأغراض المصلحة العامة، ومقابل تعويض طبقاً لحق جميع المواطنين في استحقاقهم للتملك[3]. والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسوJean-Jacques Rousseau (1712–1778) الذي رآى أن الإنسان خيّر بطبعه، وهو يولد حراً فاضلاً، تسود حياته الحرية والمساواة الطبيعية، وهو رغيد العيش، هانيء البال، وما لبثت ان تغيرت حياته، نتيجة تقدم المدنية وتعدد المصالح وتضاربها، وزاد الأمر تعقيداً ازدياد التفاوت بين الأفراد، ففسدت المساواة الطبيعية التي كانوا ينعمون بها في حياتهم، ولا ينكر روسو أن حالة الإنسان الطبيعية الأولى تسودها الحرية والمساواة، وكانت أحسن حالاً منها في ظل الجماعة، ولذلك لم يتركوها إلا مضطرين نتيجة تعارض المصالح وتضاربها[4].وصممت الطبقة

البرجوازيةBourgeoisie في التصدي لسلطة الإقطاعيين، وطالبت بإلغاء جميع امتيازاتهم، ومن أشهر المفكرين الذين عززوا هذا الاتجاه جون لوك هوJohn Locke (1632–1704) الذي رآى أن كل فرد في المجتمع له الحق بالملكية الخاصة، فينشأ عن طريق العمل، حيث يمدّ الإنسان شخصيته إلى الأشياء التي ينتجها، فهو إذ يبذل طاقته فيها يجعلها جزءاً منه، وأن للإنسان حقاً طبيعياً فما أن تصبح الأرض المسيّجة والمحروثة ملكاً طبيعياً للإنسان الذي بذل الجهد، فالحكم والمجتمع موجودان بصفة جزئية لحماية حق الملكية الخاصة[5]. ويرى لوك أن الملكية الخاصة تعطي السعادة التي لا تقوم على التمتع بالملذات الكبرى، بل على تملك الأشياء التي تعطي أكبر السعادات وهذا ما يسميه(المتعة الرأسمالية)، فمن أجل ضمان الملكية يخرج الناس من حالة الطبيعة ويكونون مجتمعاً مدنياً وغايته الرئيسة المحافظة على الملكية الخاصة، ووظيفة الحكومة الحفاظ على هذه الملكية[6].

ويرى الفيلسوف والاقتصادي البريطاني ديفيد هيوم David Hume[*] صاحب نظرية النفعية التي وضعها بصورة متكاملة، ومفادها: "بأن الملكية الخاصة تقليدات بعه الناس وينبغي عليهم أن يتبعوه لأن في ذلك منفعتهم". وكان ديفيد متكهناً بالمذهب النفعي، وكان المعتقدون يقيّمون جميع أعمال الإنسان على أساس مقدار الربح والفائدة والمنفعة التي تفرزها تلك الأعمال مؤيداً لمؤسس النفعية الفيلسوف جيريمي بنتام Jeremy Bentham (1748–1832) الذي كان له تأثير كبير على سياسة بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر، وكان يعد الألم واللذة معيار العمل السيء، والحسن في عالم الأخلاق والسياسة[7].

وقد شجعو آدم سميث Adam Smith (1723–1790)، مؤسس علم الاقتصاد السياسي ورائد المدرسة الكلاسيكية التي دعت إلى الحرية الاقتصادية على نهوض الرأسمالية التجارية وهو ما يعبر عنه في كتابه الشهير: (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) الذي أصدره عام 1776 أيّد فيه سميث قضية الانسجام الأساسية بين المصلحتين العامة والخاصة، وهو يعتقد بالتقدم الاقتصادي الدائم، ويؤكد بأن الثروة الحقة تتمثل في العمل الوطني، ويمتدح حسنات المزاحمة والادخار، وينتفض ضد اللوائح التنظيمية، ويوافق عمله ثورة تجارية، إلا أنه لا يدرك عصر الصناعة إدراكاً حقاً، وحدد وظائف الدولة مثل تسهيل الإنتاج، والعمل على سيادة النظام، واحترام العدالة،وحماية الملكية،وحلل السوق الرأسمالية التي تخضع لقانون العرض والطلب الذي تتحكم بشكل كبير في الأسعار، وعبّر سميث بدقة عن تطور الطبقة الصناعية الرأسمالية والبرجوازية التجارية ونموها، ومحاولة ترسيخ مواقعها المكتسبة بتقنين فكري[8].

وكانت وجهة نظر الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت Immnuel Kant (1724–1804) أنّ من أهم العلاجات ضد الحروب هو نمو التجارة، إذ يعبّر مؤلفه (مشروع فلسفي للسلام الدائم)، فقد أكد أن الحرب لا تحدث إلا بعد موافقة الشعب ذاته، وقد تستولي الروح التجارية على كل الشعب، وهي لا تنسجم مع الحرب، وقدم إيمانويل الصيغة الأولى لما ستصبح إحدى الأفكار والقوانين الليبرالية البرجوازية في القرن التاسع عشر،إذ يزيل نمو التجارة الحروب، وتكون السلمية المرحلة العليا للرأسمالية [9].

---

[*]ديفيد هيوم (1711–1776) : فيلسوف واقتصادي ومؤرخ إسكتلندي وشخصية فاعلة في الفلسفة الغربية، ولد في السابع من ايار 1711 في مدينة أدنبرة Edinburgh باسكتلند Scotland في شمال بريطانيا، التحق هيوم وهو في الحادية عشر بمدرسة أدنبرة ودرس فيها علم الفيزياء، الذي كان يسمى آنذاك بالفلسفة الطبيعية، وعمل في التجارة في بريستول Bristol، لكن الحياة التجارية لم تكن تستهويه، من أهم مؤلفاته: ا(تاريخ آل ستيوارت) و(تاريخ انكلترا منذ اجتياح يوليوس قيصر إلى هنري الرابع) الذي أصدره عام 1756، توفي في الخامس والعشرين من اب 1776.

أما الفيلسوف الألماني فردريك هيغل Frederick Hegel(1770–1831) فقد رآى ان الدولة هي نهاية مراحل التطور للروح المطلق، فهذا يعني ان سيادة الدولة وإرادتها مطلقة، وهي أداة لحماية الحرية والمصالح الفردية، لأن بها وحدها يحقق الأفراد وجودهم وإمكاناتهم، فالمجتمع المدني عند هيغل هو الذي يملك نظماً اقتصادية واجتماعية تسمح بإقامة نوع معين من التوازن بين القوى الاجتماعية، ومن ثم ليس من الضروري عنده أن يأخذ المجتمع المدني إطاراً نظامياً أو سياسياً، والتاريخ سيقف عند الحضارة الألمانية بعد أن عرف صعود أفول حضارات وأمم كثيرة، وبهذا يكون هيغل قد مجّد القومية الألمانية ودور الشعب الألماني في تحضير العالم[10].

وقام العالم الاقتصادي الإنكليزي دافيد ريكاردوDavid Ricardo (1772–1823) بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي،ومن أهم كتبه: (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)، ويرى ريكاردو أن مسؤولية التفاوت في المجتمع والأزمات الاقتصادية تنصب على ما أسماه (الريع)، وليس على الربح. والريع هو: المكسب الذي يحصل عليه مالك الأرض، أما الربح فهو مكسب الصناعي الرأسمالي، ويعلل ذلك معتمداً على نظرية آدم سميث في إعطاء القيمة للعمل، بأن الريع ليس ثمناً للعمل ولكنه ناتج عن امتلاك مورد طبيعي للثروة، فكانت أولى نتائج نظريته أن أقنع الرأسماليون الحكومة الإنجليزية بإلغاء القوانين التي سنتها للغلال، وأفسحت المجال لاستيراد الغلال من الخارج، فهبطت أرباح الملاك الزراعيين وكسدت سوقهم، وفي الوقت نفسه انخفضت تكاليف الصناعة كثيراً، واتخذ الرأسماليون من انخفاض سعر الغلال ذريعة لتخفيض أجور العمال، وبذلك ضربوا عصفورين بحجر واحد، ووطدوا مركزهم على حساب المجتمع، فنتج عن ذلك أزمات خانقة ذهب ضحيتها جموع غفيرة من العاطلين والمعدمين. ومن ناحية أخرى تمادى ريكاردو فطالب بتأميم الأراضي أو وفرض الضرائب الباهظة عليها، ومن هنا سقط في خطأ غير مقصود، إذ إنه نبه الاشتراكيين الأوائل إلى هذه الفكرة مما جعل نتيجتها تكون على عكس رغبة الرأسماليين ورغبة ريكاردو[11].

ويعدُّ الفيلسوف والاقتصادي البريطاني جون ستيوارت ميلJohn Stuart Mill حلقة اتصال بين المذهبين الفردي والمذهب الاشتراكي، فقد نشر كتابه: (مبادئ الاقتصاد السياسي) الذي أصدره عام 1848، وأصدر كتابه: (المذهب المنفعي) الذي أصدره عام 1861، الذي دافع فيه عن مبدأ المنفعة في العمل، واستند في تصنيف اللذات على النوع لا على الكم قائلاً : "يفضل الإنسان أن يكون إنسانا معذباً أو متألماً على أن يكون خنزيراً سعيداً، كما يفضل سقراط البائس على ان يكون مجنوناً مسروراً "[12].

وأكد جون ستيوارت أن اللذة ليس غاية في ذاتها، بل إنها تأتي بشكل غير مباشر فعندما يحقق الإنسان الأغراض الأخلاقية فإنه يشعر بالسعادة، فالسعادة حالة عقلية يشعر بها الإنسان عندما يحقق الأغراض الأخلاقية التي تجعله يشعر بكرامته والحرية الشخصية وحرية المناقشة في جميع مجالات الحياة المختلفة، ومن دون هذه الأساسيات لا يستطيع الفرد أن ينمّي شخصيته[13].

مراحل الرأسمالية

مرت الرأسمالية بمراحل تدريجية متعددة:

المرحلة الأُولى:الاكتشافات الجغرافية الأوربية European geographical discoveries:

وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية الأوربية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، والتي أحدثت انقلاباً في أحوال أوربا وأفكارها، ومهدت لتكوين السوق العالمية

فيما بعد عبر اندفاع التجار والبحارة المغامرين في أوربا لا سيما إسبانيا، والبرتغال إلى البحار والمحيطات ونظمت خطوط ملاحية للتجارة عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، وقد أطلق على هذه الحركة التجارية اسم (الثورة التجاريةThe Commercial Revolution)، وقد تدفقت السلع والبضائع الشرقية إلى موانىء أوروبا الغربية بكميات كبيرة جداً، وأغرقت المنتوجات الصناعية الأوربية أسواق البلاد المكتشفة، وزادت كمية المعادن الثمينة ولا سيما الذهب والفضة، واتخذت طريقها إلى أوروبا، وساعد ذلك بأن يحل النقد محل المبادلة في البيع والشراء، وتمكن الأوربيون من نهب موارد الذهب والفضة، وازدادت الأرباح ورؤوس الأموال، ونمت الأطماع الاستعمارية بين الدول الأوربية، وظهرت نزعة أوربية تجاه الشعوب التي اكتشفوا بلادها، فظهرت التفرقة العنصرية، وظهرت حركة فيها تبيح تملك المواطن الأوربي للأراضي المكتشفة وعلى أبناء هذه البلاد أن يكونوا تحت إرادته، وانشأ الأوربيون مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية وإقامة محطات تجارية فيها[14].

المرحلة الثانية: المركانتيلية Mercantilism(الرأسمالية التجارية):

شهد القرن السابع عشر تفتح المذهب المركانتيلي القائل بأن ثروة بلد ما تكمن في مخزونة من الذهب والفضة، والمركانتيلية هي قبل كل شيء ردة على الركود، وتأكيد على القوة في الخارج كما في الداخل وهي تتصف بصفات رئيسة ثلاث :

اولاً : يجب جمع الذهب والفضة معاً في آن واحد حسب المذهب المركانتيلي اللذان يأتيان من ما وراء البحار وتنمية الإنتاج القومي إلى الحد الأعظم، من هنا نشأ ضرب من رد الاعتبار إلى التجارة التي نظرت إليها الكنيسة الكاثوليكية فيما سبق نظرة مريبة (طرد الباعة من الهيكل، وإدانة القرض بالفائدة)، ففي عام 1647 نشر الكاهن الكاثوليكي ماتياس دو سان جان Mathias De Saint Jean كتاباً في التجارة، ونشأ عن ذلك أيضاً نزعة التصنيع لدى كولبير Colbaer الذي عارض المذهب التقليدي لـــ: سوللي Sully، ونزعة الاعتماد على الريف التي نادى بها فيما بعد الفلاسفة الاقتصاديون الفيزيوقراطيون Physiocrats[15].

وقد عدّ الفيزيوقراطيون القوانين الاقتصادية ما هي إلا قوانين طبيعية، فالقوانين التي تتحكم في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والأجور تماثل القوانين التي تحكم التفاعلات الكيمائية وعلى ذلك يجب أن يقل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى أدنى حد ممكن، وعدّ الطبيعيون أن الأرض ليست وحدها مصدر الثروة، بل الأعمال ورؤوس الأموال من مصادر الثروة أيضاً، أما الصناعة فهي مجرد تحويل المادة الأولية التي تنتجها الأرض، ومن دونها لا توجد صناعة، وكذلك التجارة هي عملية نقل السلع والبضائع من مكان لآخر، وشعارهم هو: (دع التجارة تمر). وطالب الفيزيوقراطيين بإلغاء النقابات الطائفية التي تحصر العمل في فئة معينة في أهل الحرفة وإطلاق حرية العمل مطلقين بذلك الشعار الثاني: (دعه يعمل)، وفي رأيهم أن الحقوق الطبيعية للأفراد التي تتعلق بالملكية هي :حق الفرد في امتلاكه نفسه، بمعنى حرية الإنسان في استخدام جميع مواهبه وكفاءاته والتصرف فيها، وحق المواطن أن يعمل، وله الحق في الملكية، أي ملكية الأشياء التي أنتجها من ثمرة عمله، وحق الفرد في الملكية العقارية أي ملكية الأرض[16].

ثانياً: يجب حماية الصناعات الجديدة ضد المزاحمة الأجنبية فقد كانت المركانتيلية ردة مزدوجة ضد العالمية ولا سيما ضد الخصوصية الإقليمية أو المحلية، وهي مؤشر الانتقال من سياسة محلية إلى سياسة قومية، فالمركانتيلية هي قومية وحمائية معاً، وهكذا يستعمل كولبير تعابير عسكرية يفهم منها: إن شركات التجارة بمثابة جيوش الملك، والصناعات التحويلية احتياطية، والتجارة ذاتها هي: (حرب مالية)[17].

ثالثاً: شجعت الدولة نشأة الشركات التجارية مثل: الشركة الهولندية للهند، الشركة الانكليزية للهند، الشركة الفرنسية للهند الغربية والشرقية، ومع أن المركانتيليين يعدون الدولة مثالية، فإنهم ليسوا من أنصار تدخل الدولة في المضمار الاقتصادي وما فتىء كولبير يردد أن الحرية هي جوهر التجارة، وقد امتدح التنظيم الاقتصادي للأراضي المنخفضة، كما امتدحت المؤسسات الإنكليزية بعد عام 1688، بيد أن الأراضي المنخفضة للمركانتيليين كانت أقل تأثراً بالنزعات المركانتيلية بالمعنى الصحيح من الدول الأوربية الأخرى، وكان للبحارة مجهزي السفن وأصحابها، وللتجار من جهة وللدولة من جهة ثانية مصالح متضامنة وغير متعارضة، وهكذا تفترض المركانتيلية الاقتصادية وتستدعي سياسة سيطرة وأمن، فهي أقوى عوامل التوحيد القومي وإنها في أولى مراحلها، أما في مرحلة ثانية فإن نمو الرأسمالية التجارية قد ساهم في نسف السلطة المطلقة عندما أقام في وجه السلطة الملكية برجوازية قدرت بأنها قوية بقدر كاف لتتطلب بأن تشرك في ممارسة السلطة[18].

المرحلة الثالثة : الثورة الصناعيةThe Industrial Revolution

كان لا بد من أن تتطور قوى الإنتاج تطورا كبيرا دون قيود مع تطابق علاقات الإنتاج بعد التطورات السريعة والمفاجئة التي طرأت على الصناعة الأوربية خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر التي عدت انقلاباً تاماً في وسائل وطرق الصناعة، فقد أدخلت تحسينات متعددة على صناعات السفن والزجاج والساعات والذخائر، واستعمل الأوربيون القوى المحركة سواء أكانت حيوانية أو هوائية أو مائية، وحتى البخار استعمله الأوربيون ابتداء من سنة 1700، فظهر الإنتاج الكبير في نطاق المصانع الضخمة القائمة على استعمال القوى المحركة بدلا من مجهود الإنسان العضلي، وطبقت العلوم المختلفة لحاجة الإنتاج إليها على عملية الإنتاج بأوسع مدى وهو ما يعرف بالتكنولوجيا[19] .

وتوسعت التجارة الخارجية بفعل الحاجة إلى المواد الأولية والأسواق وإلى استثمار الأرباح خارج أوربا، وأصبحت موارد بريطانيا التجارية عام 1870 تساوي (546) مليون جنيه إسترليني بعد أن كانت قيمتها عام 1785 تساوي (32) مليون جنيه إسترليني فقط، وفي فرنسا ارتفعت قيمة مواردها من التجارة الخارجية إلى (228) مليون جنيه إسترليني عام 1869 بعد أن كانت عام 1830 لا تزيد عن (33) مليون جنيه إسترليني، وفي بلجيكا ارتفعت قيمة التجارة الخارجية عام 1870 إلى (50) مليون جنيه إسترليني بعد أن كانت لا تزيد على (16) مليون جنيه استرليني [20].

أدى التقدم الصناعي وزيادة الإنتاج وتنوع الصادرات إلى اتساع نطاق التجارة، إذ أنشئت المتاجر الكبرى واختلفت أنواعها ونظمت العلاقات التجارية بين مواطن الصناعة وأسواق تصريفها عن طريق مندوبين للعمل على تنمية تلك العلاقات، والعناية بوسائل النشر والإعلان والعمل المتواصل لإقامة المعارض المختلفة والبورصات، وذلك للتعرف على مقدار تقدم الصناعة ومعرفة حالة العرض والطلب وتقلب الأسعار، مما يرتبط بالصناعة بشكل وثيق، وانضمام عدد من الأفراد من أصحاب رؤوس الأموال والإعمال لإقامة المصانع الكبرى وإنشاء شركات كبرى للقيام بمشروعات ضخمة، وأدى ذلك إلى نمو البيوتات المالية وكثرة أعدادها واتساع دائرة أعمالها، وازدياد عدد المصارف والشركات التعاونية، وازدياد أعداد الرأسماليين الصناعيين وزيادة ثرواتهم وقوتهم، وهجرة المزارعين من مزارعهم للعمل في المصانع، الأمر الذي حول الصناعة والتجارة لتصبحا أكثر موارد للثروة بعد أن كانت الزراعة هي التي تستأثر بهذا المورد، وقد تفوقت الدول الأوربية في هذا المجال لا سيما بريطانيا وصارت من أغنى دول العالم، فزاد إيرادها إلى (800)

مليون جنيه عام 1914 بعد أن كان (70) مليون جنيه عام 1800، وقد مكنتها مقدرتها المالية من إقراض الدول المختلفة، ووجدت رؤوس الأموال مجالات متسعة خارج الحدود البريطانية لتستخدم منه على نطاق واسع، واستغلت بريطانيا الأموال البريطانية في المستعمرات، مما عاد عليها بالمكاسب الكبيرة والنفع السياسي أيضا[21].

المرحلة الرابعة : الإمبريالية Imperialism

تعد هذه المرحلة أعلى مراحل الرأسمالية التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تمحو من أمامها المؤسسات الصغيرة منهية عصر رأسمالية المنافسة الحرة التي أدت إلى الإفلاس التدريجي للملاك الصغار والمتوسطين وإلى انتقال وسائل الإنتاج الأساسية إلى طبقات من كبار الرأسماليين الذين اتحدوا في اتحادات وأصبحوا مطلقي السلطة لفروع كاملة من الصناعة والزراعة، ولهذا تسمى:(احتكارات) التي تمنح لهم الحق المطلق في إنتاج وبيع السلع، ومن يكون له هذا الحق،يحصل على أرباح هائلة تسمى: (فائض أرباح)، وهكذا تجمعت في أيدي الاحتكاريين رؤوس أموال ضخمة، وأصبحوا في حاجة إلى أسواق جديدة، وسعوا إلى بناء مشاريع جديدة في المستعمرات والبلدان المختلفة، حيث القوة العاملة أرخص، ووجود مصادر غنية للخامات، وجرياً وراء الأرباح الفاحشة كانوا يدفعون حكومات دولهم التي أصبحت أدوات طيّعة في أيديهم للاستيلاء على تلك البلدان[22] .

درس فلاديمير أليتش أوليانوف المعروف بلينينVladimir Ilyich Ulyanov Lenin (1870–1924) بشكل شامل وبيّن أن مرحلة الاحتكارات هي أعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية، وسماها: (الإمبريالية) التي تعد المرحلة الاحتكارية للرأسمالية.

حدد لينين خمسة سمات أساسية تبنى عليها الإمبريالية الحديثة[23]:

اولاً : تركيز الإنتاج ورأس المال ليصل إلى هذه المرحلة العالية أدت إلى خلق احتكارات، والتي تلعب دوراً حاسماً في الحياة الاقتصادية.

ثانياً:اندماج رأس المال البنكي ورأس المال الصناعي، وتكوين أرستقراطية مالية على أساس رأس المال التمويلي، يمثل جانباً مهماً من جوانب الرأسمالية الألمانية في أوائل القرن العشرين، ولكنه كان أقل تطوراً بكثير في بعض البلدان مثل بريطانيا.

ثالثاً: تصدير رأسمال الذي أصبح في غاية الأهمية، والذي يتميز عن تصدير السلع.

رابعاً: تشكيل الاحتكارات الرأسمالية الدولية التي تقتسم العالم فيما بينها.

خامساً: الانتهاء من التقسيم الإقليمي للعالم أجمع بين القوى الرأسمالية الكبرى.

وكان التحليل الاقتصادي للفيلسوف الألماني كارل ماركسKarl Marx للامبريالية، نظراً لازدياد حجم وحدات الصناعة تميل إلى أن تصبح احتكارية، وعند نقطة ما في اقتصاد رأسمالي تام يصبح الاحتكار الخاصية التي تسيطر عليه، ويزداد تنظيم النشاط الاقتصادي في شكل شركات موحدة سميت: (ترستات Trusts)[*] أو جمعيات منتجين: كارتلات Cartels[**] وفي داخل الوحدات القومية تتوقف من الناحية العملية

[*]الترستات : هي توحيد المشاريع والشركات ليس في المجال التجاري فحسب،بل في المجال الإنتاجي أيضاً .

[**]الكارتلات: هي اتفاقات احتكارية حول الأسعار وشروط البيع واقتسام الأسواق، ويعين اتحاد المنتجين للتخفيف من وطأة المنافسة فيما بينهم.

المنافسة بين المنظمين الفرديين، وتخرج السيطرة على الصناعة من أيدي منتجي السلع إلى أيدي رجال المال والمصارف، يختلط رأس المال التجاري برأس المال المصرفي الذي يتجه أكثر فأكثر إلى أن تسيطر عليه أو ليجاركية مالية، وفي داخل اقتصاد يخضع لمثل هذه السيطرة تهبط كثيراً الفوضى التي عزاها ماركس إلى المنافسة الرأسمالية، وبذلك تخضع تناقضاتها للسيطرة، ولكن على مستوى دولي تكون النتيجة مختلفة تماماً ويعتمد النظام الرأسمالي على الأرباح العالية التي يتيحها العمل الرخيص والمواد الخام الرخيصة في البلاد المتخلفة والعوائد المرتفعة الناتجة من رأس المال المستثمر في هذه البلاد، وتخلق الزيادة في الإنتاج ضغطاً مطرداً من اجل أسواق أوسع، ورغم تناقص المنافسة بين المنظمين تزداد المنافسة بين الشعوب الرأسمالية، وتصبح التعريفات الكمركية أسلحة في الحروب التجارية القومية، وإذا تتحرك السياسة القومية في اتجاه شبيه باشتراكية الدولة، تتحرك السياسة الدولية في اتجاه تهافت بين الشعوب الامبريالية على الشعوب المتخلفة في سبيل استقلالها، والنتيجة حرب إمبريالية لاقتسام ما يبقى موجوداً من بلاد متخلفة ولمد نطاق الإمبراطوريات الاستعمارية، واستنتج لينين أن الحرب العالمية الأولى هي صراع بين نقابات الرأسماليين الألمان مع الهيئات التابعة لها وبين نقابات الرأسماليين البريطانيين والفرنسيين مع توابعها للسيطرة على أفريقيا، ويأمل الرأسماليون الروس السيطرة على المضائق العثمانية التي تمر من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، ويأمل الامبرياليون البريطانيون والفرنسيون للسيطرة على اكبر عدد من المستعمرات في أفريقيا وآسيا، غير أن الاحتكار والرأسمالية المالية هما:(أساساً تطورات منطقية للرأسمالية الحرة القائمة على التنافس، والإمبريالية السياسية: تطور منطقي للرأسمالية الاحتكارية، والحرب: تطور منطقي للإمبريالية التي تعد أعلى مراحل التطور الرأسمالي، وهي مرحلة انتقالية تؤدي إلى اقتصاد ومجتمع شيوعيين أرقى مرتبة[24].

كرس سيد يدعى: (ب. ستروفه B. Strova) مقالاً طويلاً في الصحيفة المركزية الاشتراكية–السياسية ويؤيده فردريك انجلز Friedrich Engels في وجهة نظره التي تذهب إلى أنّ المرحلة الرأسمالية الراهنة نتيجة حتمية للشروط التاريخية التي أوجدتها حرب القرم، وللطريقة التي تبدلت بها العلاقات الزراعية عام 1861، وللركود السياسي في أوروبا قاطبة، والعواقب الوخيمة للرأسمالية الحديثة في روسيا سيتم التغلب عليها، والانتقال من الشيوعية الزراعية البدائية إلى الصناعية الرأسمالية لا يمكن أن يتم بدون انقلاب رهيب في المجتمع الروسي، ومن دون زوال طبقات بكاملها وتحولها إلى طبقات أخرى، أما ما سيترتب على ذلك بالضرورة من آلام مبرحة وخسائر بشرية وقوى منتجة، فتنامي السكان السريع مهدد بأن يتوقف، وتدمير الغابات، ومصادرة ملكية الملاك العقاريين والفلاحين على حد سواء يمكن ان يتسبب في تبذير هائل للقوى المنتجة، ومع ذلك يؤلف السكان الذي يزيد تعدادهم على (100) مليون نسمة سوقاً داخلية كافية لصناعة كبيرة[25].

تطور الاقتصاد الروسي بعد إلغاء القنانة في التاسع عشر من شباط 1861، وأخذت روسيا المحراث الخشبي وطاحونة الماء والمنسج اليدوي تتحول بسرعة إلى روسيا المحراث الحديدي والطاحونة البخارية والمنسج البخاري [26].

وازداد عدد سكان روسيا خلال أربعين عاماً 80 % (من 74 مليوناً عام 1860 إلى 133مليوناً عام 1900)، ونمت المدن بصورة ملحوظة وتضاعف عدد سكانها، ونمت المراكز التجارية والصناعية مثل بطرسبورغ Petersburg وموسكو Moscow وريغا Riga واوديسا،Odessa بسرعة كبيرة جداً، وحققت

التجارة الداخلية والخارجية تطويراً كبيراً، وتوطدت علاقات المزارعين مع المدن والأسواق، والميزة لتطور الرأسمالية الروسية تتلخص في كون روسيا تملك مساحات شاسعة من الأراضي غير المستثمرة، وكانت شعوب كثيرة داخلة ضمن حدودها شعوباً أكثر تخلفاً من حيث مستوى تطورها الاقتصادي، وكتب لينين قائلاً:" إن إمكانية اضطهاد ونهب الشعوب الأخرى من الركود الاقتصادي، إذ بدلا من تطوير القوى المنتجة كثيراً ما يصبح الاستثمار شبه الاقطاعي للشعوب غير روسية مصدراً للمداخيل " [27].

وانتقل الملاكون العقاريون في البلطيق وبيلوروسيا الغربية وأوكرانيا ومنطقة الفولغا السفلى إلى الأساليب الرأسمالية في إدارة الاقتصاد بحزم أكبر، فنشطت في هذه المناطق مؤسسات زراعية رأسمالية ضخمة، ورغم بطء سير الرأسمالية في زراعة روسيا، فإن اقتصاد الملاكين العقاريين انتقل تدريجياً إلى النظام الرأسمالي، وكانت أهم نتائج التطور الرأسمالي في المراكز الريفية عملية تمايز الفلاحين وإفقار أغلبيتهم، فقد برز الكولاك kulaks[*] والفلاحين الفقراء هم البروليتاريون الريفيون، وكان الكولاك ينهبون أبناء قريتهم ويتعاطون الربا ويقرضون الفلاحين بفوائد كبيرة ويشترون المحصول بأسعار منخفضة جدا في الخريف، حيث يكون الفلاحون بحاجة إلى المال لكي يدفعوا الضرائب، ثم يعيدون بيع المحصول في فصلي الربيع والصيف بأسعار مرتفعة مدرة للأرباح، ووقع الفلاحون الفقراء تحت تسلط الكولاك والملاكين العقاريين الذي لا مخرج منه سوى ترك القرى، وبدأوا في البحث عن عمل في المدينة، وكان الفلاحون المصدر الرئيس للسوق النامية لليد العاملة، مما هيأ الظروف لتطور الصناعة الرأسمالية ونمت بشكل كبير المعامل والمصانع وازداد العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية التي يعمل كل منها ما لا يقل عن (16) عاملاً، في القسم الأوربي من روسيا، من 2500–3000عام 1866الى 9000عام 1903، وقد أدى إلى نمو المدن وازدياد عدد سكانها، ومن عام 1863حتى عام 1897 ازداد عدد المدن التي يسكنها (50) ألف شخص أو أكثر، ثلاث مرات (من 13حتى 44)، وتضاعف عدد السكان في المدن مرتين تقريباً، وكان إنتاج النسيج الفرع الأكثر تقدماً، وحدثت تغيرات ملحوظة في تطور صناعة المعادن والمحروقات وإنشاء الآلات، وزاد صهر الحديد الصب في أوربا الشرقية ولا سيما في روسيا من (17) مليون بود عام 1867الى (159) مليون بود عام 1902، وازداد استخراج الفحم الحجري من (27) مليون بود إلى مليار بود[28] .

ونمت في روسيا في مرحلة ما بعد الإصلاح أهم فروع الصناعة الثقيلة كصناعة بناء القاطرات والبواخر والعربات الحديدية وإنتاج القضبان وبناء الماكينات الزراعية وفي عام 1880 اخذ الاستخراج الصناعي للنفط في باكو ينمو بشكل عاصف، وابتدأت أعمال استخراج النفط في غروزني Grozny[*]، وكان تطور فروع بناء الآلات والنفط والفحم وغيرها من الصناعة مرتبطا بإعادة تجهيزها تكنيكياً، ونمت قوة المحركات البخارية وإنتاج الصلب وصهر الحديد الصب على الفحم الحجري واستخدمت الماكينات والآلات المتقنة، وأسست السكك الحديدية بشكل واسع في المدة ما بين (1860–1890)، وأصبحت موسكو مركزا

---

[*] الكولاك : هم الفلاحون الأغنياء الذين يملكون الأرض،ويستأجرون عمل الغير ويكتنزون المال.
للمزيد عن معاناة الفلاحين وسوء أوضاعهم في روسيا.

[*]يَعود تأسيس مدينة غروزني في الثاني والعشرين من حزيران 1818 عند بناءِ حصن غروزنايا الّذي لَعِبَ دوراً مِحورياً بوصفه نقطة مركزيّة للإمبراطوريّة الروسية خلال حرب القوقاز، وأطلق الروس اسم غروزني والمعنى المباشر في اللغة الروسية (الرعب) بمعنى التهديد لتكون القلعة رعباً وأرهاباً لأكبر شعوب القوقاز وأشدها تمرساً للحرب، ونمت المدينة تدريجيّاً، وبعد اكتشاف النفط في غروزني في بداية القرن العشرين أصبحت المَدينة المركز الرئيسي للنفط في منطقة القوقاز الروسية.

لشبكة السكك الحديدية، فمن موسكو امتدت الطرق إلى الغرب والجنوب والشرق، وقبل نهاية القرن التاسع عشر بني الخط الحديدي السيبيري الذي ربط وسط روسيا بالشرق الأقصى، وبلغ طول السكك الحديدية في نهاية القرن التاسع عشر (53) ألف فيرست [29].

وكان لبناء السكك الحديدية أهمية كبرى في تطور التجارة والزراعة والصناعة، تطلب ذلك الكثير من القاطرات والعربات والقضبان والفحم التي أسهمت في تطوير الصناعة الثقيلة، وخفضت تكاليف النقل وسهلت تصريف البضائع، وتطلب بناء السكك الحديدية توظيف رساميل ضخمة جدا، فحصلت البرجوازية على هذه الرساميل على حساب استثمار الشعب ونهب شعوب الأطراف القومية في روسيا، ونمت الرأسمالية على عظام الشعب ودمه حقاً وفعلاً ففي عام 1890 أثارت الأرباح العالية الناتجة عن رخص اليد العاملة تدفقاً قوياً للرأسمال الأجنبي (الفرنسي–البلجيكي–الإنكليزي–الألماني) في الصناعة الروسية، واحتلت الرأسمالية الأجنبية المواقع المسيطرة في عدد من الفروع –صناعة التعدين وبناء الآلات والفحم الحجري، وتطورت الصناعة الرأسمالية في المناطق الوسطى وفي أطراف روسيا القومية، وكان لهذا التطور خصائصه في كل منطقة، ففي البعض منها نمت الصناعة بسرعة أكبر في بولونيا والبلطيق واوكرانيا، وفي البعض الآخر أبطأ فيما وراء القفقاس ومنطقة الفولغا، فقد ازداد عدد المعامل التي تضم من (100) إلى (1000) عاملاً، من (64) عاملاً عام 1866 إلى 951 عاملاً عام 1890، وفي عدد من المؤسسات كان يعمل بضعة الالاف من العمال، مثلا في مانيفاكتورة كرينغولم في استونيا الروسية يعمل حوالي 9 آلاف شخص، وازداد عدد عمال الصناعة الضخمة والسكك الحديدية من (706) ألف عام 1856 إلى (2792) ألفاً في بداية القرن العشرين[30].

بدأ البيان الشيوعي الذي يعد بمثابة دستور لمذهب ماركس بهذه العبارة:" إن تاريخ كل مجتمع من المجتمعات حتى يومنا هذا لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات، وإن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يترتب عليها انقسام المجتمع إلى طبقتين متعارضتين، إحداهما تستغل الأخرى، لذلك كان بينهما صراع دائم، وأينما التغييرات التأريخية التي تطرأ على الجماعات الإنسانية إنما تحدث نتيجة للصراع الطبقي، وبسبب انتصار طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات، وان لهذا الصراع صيغة اقتصادية لأن إحداهما تستغل الأخرى، فقد كان الصراع في الأزمنة القديمة قائماً بين طبقة الأشراف والإقطاعيين وطبقة المزارعين، وفي العصر الحديث نجد أن الصراع قائماً بين الرأسمالية والطبقة العاملة " [31].

إن الصراع الطبقي دلالة على الصيغة الثورية، فقد وصف ماركس الصراع بين الرأسمالية والطبقة العاملة بأنه عبارة عن: (حرب أهلية حقيقية)، ويرى ان النظام الرأسمالي نظرا لما ينتابه من أزمات دورية تتولد من ذاته فأنه يهدم نفسه بنفسه عن طريق الأزمات الاقتصادية التي تجتاحه، ولكنه يرى أن تحقيق ذلك يحتاج أمداً طويلاً، لذلك يرى ماركس أن تدرك الطبقة العاملة دورها التاريخي فتساعد عجلة التاريخ على سرعة الدوران، وذلك عن طريق استعمال العنف والثورة[32].

ويرى ليون تروتسكي TrotskyLeon المعروف بـــ(ليف دافيدوفشبرونشتاين) Lev Davidovich Bronstein في مؤلفه: (نظرية الثورة الدائمة The theory of permanentrevolution)، التي وضع خطوطها العامة عام 1905هي النظرية الصالحة للتطبيق بالنسبة لثورات المستعمرات، وازدواجية التطور الرأسمالي والإقطاعي تخلق قانوناً جديداً يختلف عن قانون مرحلة التطور والسيطرة الاستعمارية تعمد في البلدان المستعمرة إلى ربط رأس المال في البلاد المتخلفة بحركة الاحتكارات العالمية، وبحكم نشأة رؤوس الأموال المحلية المتأخرة في البلدان المتخلفة فهي لا تتمتع بالاستقلال الكلي، ومن ثمّ ليس له قدرة رأس

المال في أوربا الغربية، فضلاً عن أن الأصلال إقطاعي أو البيروقراطي لرأس المال المحلي في البلاد المتخلفة والطبقة العاملة الواعية لم ينشأ نتيجة لرأس المال المحلي المتأخر، بل لرأس المال الأجنبي المستثمر المتقدم، ومن ثم فإن الطبقة العمالية هي أكبر عدداً وقدرة من الرأسماليين المحليين ومن الطبقة المتوسطة نفسها، وبالتالي فهي القادرة على تحقيق مهمة الثورة، أي تحرير الفلاحين من الإقطاع والرأسمالية والاستعمار، ومن هنا خرج تروتسكي إلى حتمية استمرار الثورة في البلاد المتخلفة وديمومتها حتى تفرض الحل الاشتراكي[33].

انعكاسات الرأسمالية على المجتمع الأوربي

The Reflections of Capitalism on European Society

إن تسلط الطبقات الرأسمالية على العمال في الدول الأوربية لا تخدمهم بوصفهم أفراداً، ولا تجعل القوى المادية الخارجية في خدمتهم، ذلك أن القيمة الحقيقية لكل سلعة تعادل كمية العمل المتحقق فيها، بحيث يعد العامل الأوربي المصدر الوحيد لهذه القيمة، ولكن النظام الرأسمالي يحرم الفرد جزءاً من قيمة عمله، وفائض القيمة يشكل ربح صاحب العمل، يتكدس هذا الربح باستمرار فيشكل رؤوس أموال التي جمعت نتيجة سرقة متصلة من جهود العاملين في العمل، لأن الرأسماليين لا يدفعون للعمال الأوربيين أجورهم المستحقة في مقابل قوة عملهم، بل ما يكفي طعامهم لاستمرار عملية الإنتاج، بل أقل وفقاً لقانون العرض والطلب، وأدى استغلال الطبقات الرأسمالية للقوى المنتجة إلى زيادة حدة الصراع بين الرأسماليين والعمال، فالنظام الرأسمالي يقوم أساساً على المنافسة الحرة Free competitionالتي تخلق صراعاً بين المنتجين، والذي ينتهي بإفلاس صغارهم وتشكيل اتحادات في ملكية المصانع في الدول الأوربية بين أقويائهم، وتنتهي المنافسة الحرة إلى الاحتكار ويصبح مال صغار المنتجين جزءاً من البروليتاريا، فيزداد الصراع بين الرأسماليين والعمال[34] .

أدى التقدم الصناعي عام 1870 إلى توسيع الإمبراطورية البريطانية فيما وراء البحار، فقد ضمت الإمبراطورية ربع سطح الكرة الأرضية وربع سكانها، بعد تراكم رووس الأموال وتنامي الطبقات الرأسمالية، فصممت على استثمار الأموال والحاجة للمواد الخام والغذائية والأسواق الذي يتمثل في نمو المستعمرات التي يسكنها أشخاص من أصل أوربي مثل:(كندا Canada واستراليا Australia ونيوزيلندا New Zealand وجنوب افريقيا South Africa)، وأكثر من ذلك كان نمواً للسيطرة البريطانية السياسية الاقتصادية على الشعوب غير الأوربية في أسيا وأفريقيا، ولا ننسى الاعتبارات الاقتصادية المهمة تصميم بريطانيا الاحتفاظ بالهند وممارسة السلطة الحقيقية عليها، زادت تجارتها الخارجية ونقلت ثلاثة أرباع تجارة الهند من المواد الغذائية والمواد الخام الرخيصة المشحونة فوق البحار تحت العلم البريطاني، وكان هناك عدد كبير من الرأسماليين البريطانيين ممن استثمروا رووس أموالهم ومدخراتهم الكثيرة منها والقليلة في سندات الحكومة الهندية وأسهمها، وكان منها ما قيمته (600) مليون دولار في بريطانيا أو في المشاريع التجارية والصناعية في الهند[35].

أيدت إيطاليا Italia المصالح الصناعية والتجارية وشجعت على بناء آلاف الأميال من السكك الحديدية، وبنيت طرق جديدة وطورت الموانىء، وأعطيت المساعدات العامة للشحن التجاري، وأقيم نظام الحماية الكمركية Customs protection لتشجيع الصناعة الايطالية وزيادة أرباحها المالية، فقد كانت قيمة تجارة إيطاليا الخارجية تبلغ حوالي(440) مليون دولار في المدة ما بين (1870–1897)، ثم ارتفعت باستمرار حتى وصلت (1200) مليون دولار عام 1913، ثم ازادت صادرات البضائع المصنوعة ثلاث

مرات تقريباً في المدة ما بين (1897–1913)، وتفوقت ميلانو Milano على ليون Lyonبوصفها سوقاً رئيسة للحرير في العالم، واستولت معامل القطن الايطالية على السوق المحلية، وزادت مبيعاتها الخارجية من ما قيمته خمسة ملايين إلى خمسين مليون دولار، وفي سنة 1914 احتلّ الأسطول التجاري الايطالي المركز السادس بين الأساطيل التجارية التي تمتلكها عدة شعوب في العالم[36] .

وتوسعت المشاريع الاستعمارية للإمبراطورية الألمانية ورغبة التجار والرأسماليين الألمان في الاستثمارات المربحة، ورغبة الوطنيين الألمان في رفع مكانة ألمانيا بوصفها دولة عالمية والحصول على أكبر مساحات ممكنة من المستعمرات الألمانية، ففي عام 1879 حصلت شركة تجارية ألمانية على امتيازات في جزر ساموا Samoa، وفي عام 1882 أخذت جمعية استعمارية ألمانية على عاتقها مهمة توحيد صفوف رجال الأعمال لتأييد المغامرات الاستعمارية، وإثارة اهتمام الشعب بها، وقد حققت نجاحاً كبيراً في مدة قصيرة حصلت الشركات التجارية في هامبرك Hamburg وليبك Lipeck وبرلين Berlin على امتيازات من الرؤساء المحليين، وأقامت مراكز تجارية في عدة مناطق في أفريقيا– المحيط الهادي –جزر مارشال وجزء من غينيا Guinea، وبعد أن تكدست روؤس الأموال والأرباح الكثيرة للرأسماليين الألمان سعت إلى استثمارها في الخارج وأصبحت لألمانيا ممتلكات استعمارية تقرب مساحتها من مليون ميل مربع، وأصبحت الأخيرة من الدول المتقدمة صناعياً وازدهرت صناعة ألمانيا في المدة ما بين (1888–1913) وازداد عدد الألمان المشتغلين بالصناعة والتجارة من عشرين (20) مليوناً، إلى خمسة وثلاثين(35) مليوناً، وزاد إنتاج الحديد من (500,000) طن الى (15,000000) مليوناً، وزاد إنتاج الفحم من (7) مليون طن إلى (200) مليون، وزادت مساهمة ألمانيا في الشحن العالمي من ستة بالمئة 6% إلى أحد عشر بالمئة 11%، وزادت قيمة تجارتها الخارجية من (800) مليون دولار إلى ملياريين[37].

وأدى تقدم الصناعة الفرنسية إلى نمو الطبقات الرأسمالية الفرنسية، واستمرار تراكم الأموال، وكونت إمبراطوريتها وراء البحار التي جنت فرنسا منها فوائد جمة ولا سيما للرأسماليين الصناعيين ورجال الأعمال، فلم يسمح للمستعمرات فرض ضرائب كمركية ضد الواردات من الوطن الأم، بل كان يطلب إليها أن تعطى الأفضلية للصناعة والتجارة والاستثمار الفرنسية، ولقد زادت قيمة التجارة السنوية بين فرنسا ومستعمراتها بصورة مستمرة من (350) مليون فرنك عام 1879 إلى ما يقارب الملياريين عام 1913، وفي هذه السنة وصلت استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية في المستعمرات الفرنسية إلى أربعة مليارات فرنك، فقد قدرت ثروة البلاد عام 1913 حوالي (300) مليار فرنك بعد أن كانت (200) مليار، فهذه الزيادة تمثل زيادة الأرباح في المشاريع الصناعية، فضلا عن الاستثمارات المالية التي يستلم منها الصناعيون الرأسماليون فوائد كبيرة من الأقطار الأخرى، وقد ارتفعت الاستثمارات الفرنسية الخارجية من أثنتي عشر (12) مليار فرنك عام 1871 إلى خمسة وأربعين (45) مليار فرنك عام 1914، ونسبة الزيادة فيها أعلى كثيراً من زيادة الثروة الوطنية[38].

ونتيجة لتطور الرأسمالية الروسية، بدأت النهضة الصناعية Industrial Renaissance فيها (1909–1914)، فقد ارتفع استخراج الفحم الحجري من (1591) مليون بود إلى (2214) مليون بود، وارتفع صهر الحديد الصب (175) مليوناً بود إلى (283) مليوناً بود، بمعنى ازدادت قيمة الإنتاج الصناعي الروسي، وازدادت مقادير التجارة الخارجية إلى 23% مما عجّل اتساع الأسواق الداخلية، وفي عام 1914 أنشأت روسيا أثنى عشر بنكاً، بينها بنك بطرسبورغ Petersburg، وتركز 80% من مجموع الأموال الموضوعة تحت تصرف البنوك، وقد مكنت هذه البنوك التجارية في تمويل الصناعة، وكان الرأسماليون

الأجانب يملكون 42% من أسهم البنوك، وكان قادة البنوك التجارية الكبرى في الوقت نفسه هم المساهمين الرئيسيين في الشركات الصناعية مثل شركة التعدين، وشركة إنتاج الحديد والصب وإنتاج فحم الكوك، وهم أيضاً أصحاب شركات النقل، وشركات التأمين وازدادت الاحتكارات الروسية للفحم والنفط والتعدين، قد استغلوا النهوض الصناعي وازدياد الطلب على الوقود والمعادن، وقد جنى الاحتكاريون Monopolists أرباحاً فاحشة من جراء ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً، وارتفعت ميزانية الدولة الروسية (1900–1913) من(1,7) مليار روبل إلى(3,4) مليار روبل، وكان الكادحون يدفعون القسم الأكبر من الضرائب، أما الرأسماليون وملاكو الأراضي فيدفعون ضرائب لا تتجاوز 8% من مجموع ميزانية الدولة [39].

دعا ماركس وزميله انجلز إلى الثورة الشاملة من أجل مجتمع المساواة المطلقة، وترتكز الثورة على دراسة تاريخ البشرية من الزاوية الاقتصادية، وأصدر البيان الشيوعي منذ عام 1848الذي عرف باسم : (المانفستو الشيوعي Communiet Manifesto)، وكتابه:(رأس المال Das Capital)، الذي صدر في ثلاثة أجزاء دعا فيه إلى اشتراكية علمية لا ملكية فيه ولا طبقات، والمساواة مطلقة لجميع الأفراد، وحرباً على الطبقات الارستقراطية والرأسمالية وكبار الملاك والإقطاعيين، وأصحاب الأعمال والمصانع والشركات المالكة لمؤسسات إنتاجية، لأن كل من هذه الطبقات تمثل قوى استغلال الطبقات الكادحة، وأن مصالح الرأسمالية نفسها غير متطابقة والتناقضات تدفع إلى التبدلات والبحث وإعادة توزيع للسلطة داخل الدولة بحسب تطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وإن ظلت السمات الرئيسة طبقية[40].

تأثر لينين بأفكار ماركس واعتنق الماركسية وأصدر عدد من المؤلفات ومن أبرزها كتاب: (تطور الرأسمالية في روسيا The development of capitalism in Russia) وهو مكمل لكتاب ماركس(رأس المال) وكانت فلسفة لينين لا بد من خلق قوة اجتماعية قادرة على إسقاط النير الرأسمالي وبناء مجتمع اشتراكي وهذه القوة هي البروليتاريا(الطبقة العاملة)[41].

إن استغلال الرأسمالية للعمال وجميع الطبقات الكادحة وتشغليهم ساعات إضافية من دون مراعاة حقوقهم وحرمانهم من جميع الامتيازات التي تؤهلهم للعيش الملائم أدى إلى تأجيج ثورة أوكتوبر الاشتراكية October Socialist Revolution عام 1917ضد الحكومة البرجوازية التي حققت نجاحاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فقد تم القضاء على النظام البرجوازي في روسيا وأنشئت دولة العمال والفلاحين، وأصبح الاتحاد السوفييتي Soviet Union قاعدة رصينة للنضال من أجل تحقيق الاشتراكية الأممية International Socialism[42].

وأدت الرأسمالية إلى زيادة عدد العمال الذين يشتغلون في المصانع ساعات طويلة لخدمة الرأسماليين، وأجورهم لا تنسجم مع الجهود المبذولة قي العمل، فانعكس ذلك على الواقع الإنساني ومن ثم على مدى حرية الإنسان، فلا وجود حقيقي للحريات الإنسانية، بل حرية رأس المال، فالعائق عن ممارسة هذه الحريات هو عائق اقتصادي[43].

تعرض النظام الاستعماري للرأسمالية إلى ضعف آخر بغض النظر عن الأبعاد الثورية لثورة أوكتوبر الاشتراكية، عندما أعلن الرئيس توماس وودرو ويلسون Thomas Woodrow Wilson في الثامن من كانون الثاني 1918 نقاطه الأربع عشر Fourteen Points، بوصفها أساساً للسلام منها نبذ الدبلوماسية السرية، وضرورة أن تكون المعاهدات علنية، وضمان حرية البحار في السلم والحرب على السواء، وإزالة الحواجز الاقتصادية بين الشعوب، وتعديل الحدود الأوربية بما يتفق مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها[44].

الخاتمة

كشفت الدراسة أن الفلسفة الإنكليزية كانت تتجه لتؤكد مذهب المنفعة الفردية في أوائل القرن التاسع عشر، ونظرا لما أصاب الطبقة العمالية من معاناة قاسية وظلم وإجحاف للطبقات العاملة نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية، بدأ الفكر السياسي يدعو لتدخل الدولة في تنظيم أمور الجماعة في مختلف المجالات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية.

وأشار البحث إلى زيادة حدة الصراعات بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق النفوذ في العالم وضمان احتوائها من أجل فتح أسواق جديدة لها وتصدير منتجاتها الأولية واستثمار تراكم رؤوس أموالها من خلال إنشاء شركات أجنبية تجارية، وإقامة مشاريع صناعية، وتقسيمها تقسيماً غير متكافىء بين هذه القوى،الأمر الذي أدى إلى التنافس الشديد الذي انتهى باندلاع الحرب العالمية الأولى.

وبيّن البحث الأساليب التي استخدمتها الدول الرأسمالية في المستعمرات الآسيوية والأفريقية التي تمثلت بتكوين شرائح اجتماعية موالية لسياستها، وإغراق هذه المستعمرات بديون مالية كبيرة للسيطرة عليها، والتدخل في شؤونها الداخلية، وفرض الاحتلال العسكري عليها، وتشغيل سكانها بأجور منخفضة لا تنسجم مع الجهود المبذولة من قبلهم، وعدم مراعاة حقوقهم الاقتصادية والمالية، كان الهدف الرئيسي للطبقة الرأسمالية هو تحقيق مصالحهم السياسية والاقتصادية وجني الأرباح على حساب استغلال الطبقات الكادحة، وكانت لهذه السياسة الاقتصادية نتائج سلبية على مستقبل تطور المستعمرات بانخفاض الإنتاج الصناعي والتجاري، وحرمانها من الفائض الاقتصادي عبر آليات المشاريع الاستثمارية الأجنبية وحرية التجارة.

وكان تطور الرأسمالية في روسيا مؤلماً للشعب الروسي الذي رافقه نهب وإفقار العمال وظهور الطبقية واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان الآخر، وتركز الثروة في أيدي الرأسماليين والاهتمام بالماديات على حساب أشياء أخرى، وحدوث أزمات اقتصادية وتزايد حجم البطالة، وتقييد السياسات الأوربية أمام الكيانات الاقتصادية الرأسمالية الضخمة، والتأثير على القرار السياسي والتحكم فيه مما يؤدي إلى انحياز السياسة لطبقة معينة في المجتمع، وأدت النهضة الصناعية الأوربية إلى خضوع العمال في المعامل لرقابة دائرة تفتيش، فهبطت أجور العمال الصناعيين بينما تضاعفت أرباح الرأسماليين.وعجّل تنامي الرأسمالية في تكوين البروليتاريا الروسية وساعد على نمو تراصها وتنظيمها، وتأجيج ثورة أوكتوبر الاشتراكية عام 1917 العظمى وانتصارها التي أسقطت سلطة الرأسماليين وكبار ملاكي الأرض وأقامت ديكتاتورية البروليتاريا وقضت على استثمار الإنسان للإنسان وعلى الظلم الاجتماعي وفسحت المجال لبناء الاشتراكية .

الهوامش

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: راشد البراوي، مج5، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010، ص70؛ أشرف محمد دوابه، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010، ص35.

(2)Bruce R. Scott, The Political Economy of Capitalism, London, 2006, PP.2-3 ؛ Macmillan Dictionary of Modern Economics, 3rd Ed., 1986, P. 54.

(3)عبد الرضا حسين وعامر حسن وعلي عباس، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، منشورات المعرفة، د. م، 2008، ص94.

(4) نجيب مستكاوي، جان جاك روسو، منشورات دار الشروق، بيروت، 1989، ص300-301.
(5) موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، منشورات دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص119.
(6) جان توشار، الأسس النظرية والفلسفية للأنظمة السياسية والقانونية منذ زمن الاغريق وحتى القرن العشرين، ترجمة: علي مقلد، منشورات دار الاستقلال، بيروت، 2001، ص296.
(7) طيبة ماهر وزادة، العلمانية والعصرانية دراسة على ضوء الأسس الفلسفية والاجتماعية، ترجمة : عبد الرحمن العلوي، منشورات دار الهادي، بيروت، 2006 ص92.
(8)جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة : ناجي الدراوشة، ج2، منشورات التكوين، دمشق، 2010، ص556.
(9)جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ص586.
(10) موسى إبراهيم، المصدر السابق، ص293-295.
(11)حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، مطبعة الادارة المحلية، بغداد 1977، ص144.
(12) موسى إبراهيم، المصدر السابق، ص199.
(13) حسن شحاته سعفان، أساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية، منشورات النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص220.
(14)عبد الفتاح حسن أبو علية واسماعيل احمد ياغي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، منشورات دار المريخ، القاهرة،2007، ص55، 77-78.
(15)جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ص431.
(16) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوزية الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص312-314.
(17)جان توشار،تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ص432.
(18)المصدر نفسه، ص432-433.
(19) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص36-37.
(20)Nuvolari, Alessandro,Collective Invention during the British Industrial Revolutinh , Cambridge Journal of Economics, Vol. 28 , London, 1966, PP. 347-364
(21) زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، منشورات دار المسيرة، عمان، 2012، ص424-425.
(22) الكسييف كارتسوف ترويتسكي، موجز تاريخ الاتحاد السوفييتي، دار التقدم، موسكو،1974، ص87.
(23) لينين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، ترجمة : عبير يحيى، مركز الدراسات الاشتراكية، موسكو، 2012.
(24) جورج سباين، المصدر السابق، مج5، ص115-116.
(25) ماركس – انجلس حول روسيا، ترجمة : جورج طرابيشي، منشورات دار الطليعة، بيروت 1975، ص210-211.
(26) لينين، المؤلفات، مج3، دار التقدم، موسكو، 1974، ص524.

(27) يبيفانوف، فيدوسوف، تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة : خيري الضامن ونيقولا الطويل، (دار التقدم، موسكو، د.ت)، ص386.

(28) يبيفانوف، فيدوسوف، المصدر السابق، ص389–390.

(29) المصدر نفسه، ص390–391.

(30) المصدر نفسه، ص392.

(31) عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية ، منشورات دار المعارف المصرية، القاهرة، 1959، ص349.

(32) المصدر نفسه، ص350.

(33) تروتسكي، الثورة المغدورة، ترجمة أكرم ديري والهيثم الايوبي، منشورات دار الطليعة بيروت، 1973؛

(34)أحمد محمود صبحي، فلسفة التاريخ، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 1989،ص236.

(35) كارلتون هيز، التاريخ الأوربي الحديث 1789–1914، ترجمة : فاضل حسين، بغداد، 1983، ص309، 321.

(36) المصدر نفسه، ص370.

(37) المصدر نفسه، ص386–389.

(38) المصدر نفسه، ص347، 351.

(39) تاريخ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، ترجمة : طه صواف، (دار التقدم، موسكو، 1971)، ص222–226.

(40) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، منشورات النهضة العربية، بيروت، 1973، ص515–516؛تغريد حنون علي الساعدي، نقد الماركسية في الفكر الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004، ص185.

(41) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص244، 246.

(42) اسحق دويتشر واخرون، ثورة اوكتوبر في نصف قرن، ترجمة : بيار عقل، منشورات دار الحقيقة، بيروت، 1970، ص241.

(43) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، (عمان، 2012)، ص780–781.

(44) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ج2، ص331.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة : راشد البراوي، مج5، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010، ص70؛ أشرف محمد دوابه، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010، ص35.

(2)Bruce R. Scott, The Political Economy of Capitalism, London, 2006, PP.2-3 ؛ Macmillan Dictionary of Modern Economics, 3rd Ed., 1986, P. 54.

(3)عبد الرضا حسين وعامر حسن وعلي عباس، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، منشورات المعرفة، د. م، 2008، ص94.

(4) نجيب مستكاوي، جان جاك روسو، منشورات دار الشروق، بيروت، 1989، ص300–301.

(5) موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، منشورات دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص119.

(6) جان توشار، الأسس النظرية والفلسفية للأنظمة السياسية والقانونية منذ زمن الاغريق وحتى القرن العشرين، ترجمة : علي مقلد، منشورات دار الاستقلال، بيروت، 2001، ص296.

(7) طيبة ماهر وزادة، العلمانية والعصرانية دراسة على ضوء الأسس الفلسفية والاجتماعية، ترجمة : عبد الرحمن العلوي، منشورات دار الهادي، بيروت، 2006 ص92.

(8) جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة : ناجي الدراوشة، ج2، منشورات التكوين، دمشق، 2010، ص556.

(9) جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ص586.

(10) حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، مطبعة الادارة المحلية، بغداد 1977، ص144.

(11) حسن شحاته سعفان، أساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية، منشورات النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص220.

(12) عبد الفتاح حسن أبو علية واسماعيل احمد ياغي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، منشورات دار المريخ، القاهرة،2007، ص55، 77–78.

(13) جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ص431.

(14) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوزية الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص312–314.

(15) جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ص432.

(16)Nuvolari, Alessandro,Collective Invention during the British Industrial Revolutinh,Cambridge Journal of Economics,Vol. 28,London,1966,PP. 347-364

(17) زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، منشورات دار المسيرة، عمان، 2012، ص424–425.

(18) الكسييف كارتسوف ترويتسكي، موجز تاريخ الاتحاد السوفييتي، دار التقدم، موسكو،1974، ص87.

(19) لينين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، ترجمة : عبير يحيى، مركز الدراسات الاشتراكية، موسكو، 2012.

(20) ماركس – انجلس حول روسيا، ترجمة : جورج طرابيشي، منشورات دار الطليعة، بيروت 1975، ص210–211.

(21) لينين، المؤلفات، مج3، دار التقدم، موسكو، 1974، ص524.

(22) يبيفانوف، فيدوسوف، تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة : خيري الضامن ونيقولا الطويل، (دار التقدم، موسكو، د.ت)، ص386.

(23) عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية ، منشورات دار المعارف المصرية، القاهرة، 1959، ص349.

(24) تروتسكي، الثورة المغدورة، ترجمة أكرم ديري والهيثم الايوبي، منشورات دار الطليعة بيروت، 1973.

(25)أحمد محمود صبحي، فلسفة التاريخ، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص236.

(26) كارلتون هيز، التاريخ الأوربي الحديث 1789–1914، ترجمة : فاضل حسين، بغداد، 1983، ص309، 321.

(27) تاريخ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، ترجمة: طه صواف، (دار التقدم، موسكو، 1971)، ص222–226.

(28) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، منشورات النهضة العربية، بيروت، 1973، ص515–516؛تغريد حنون علي الساعدي، نقد الماركسية في الفكر الإسلامي المعاصر،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004، ص185.

(29) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص244، 246.

(30) اسحق دويتشر واخرون، ثورة اوكتوبر في نصف قرن، ترجمة: بيار عقل، منشورات دار الحقيقة، بيروت، 1970، ص241.

(31) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، (عمان، 2012)، ص780–781.